مرزوق الغانم مترئسا جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

نواب أبدوا استياءهم من الخطة وطالبوا الحكومة بتطوير عملها والخروج بأخرى قابلة للتنفيذ

مجلس الأمة يوافق على مشروع قانون الخطة السنوية

الصبيح : سنقدم الخطط القادمة قبل تقديم الميزانية كما هو متبع دولياً ولن يكون فيها مشاريع نمطية

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

وافق مجلس الامة في جلسته التكميلية امس على مشروع القانون بإصدار خطة التنمية السنوية للسنة المالية (2015/2014) في مداولتيه الاولى والثانية.

وقالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للتخطيط والتنمية هند الصبيح خلال مناقشة الخطة إن المنجز من هذه الخطة السنوية (2015/2014) بلغت نسبته 32 في المئة حتى 30 سبتمبر الماضي وبلغت قيمتها سبعة مليارات دينار كويتي وصرف منها 2 مليار دينار.

واضافت الوزيرة الصبيح ان الخطة السابقة التي امتدت اربع سنوات منذ 2010 حتى 2014 كانت قيمتها 6ر22 مليار دينار صرف منها 8ر11 مليار اي بنسبة 52 في المئة موضحة ان الخطة المقبلة «لن تتضمن أي مشاريع نمطية إنما ستركز على المشاريع الكبرى والمرتبطة بسياسات واهداف الخطة وذلك من خلال التنسيق بين وزارة المالية والامانة العامة للتخطيط».

ولفتت الى تشكيل فرق للمشاريع الكبرى لمتابعة القوانين ومشاريع القوانين ذات الصلة بالتعاون مع لجنة تحديد وترتيب الاولويات البرلمانية.

وذكرت أن نصيب القطاع الخاص من الخطة في تنفيذ المشاريع الكبرى يصل الى نحو 50 في المئة مشددة على ان الخطة المقبلة ستكون «واضحة وشفافة» كما سيتم الاجتماع مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية للتعديل على الخطة ووضعها محل التنفيذ.

من جهة اخرى اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ان الحكومة تعكف على اعداد مشروع بقانون يمكن الجهاز التنفيذي للدولة من احتساب آلية كفاءة القياديين مقارنة بتنفيذ كل وزارة لخطة التنمية.

وأعرب الوزير العبدالله عن الامل في أن يقر المجلس مشروع القانون هذا قريبا بغية محاسبة ومكافأة القياديين كل حسب ادائه.

في سياق آخر رحب رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم خلال الجلسة بحضور رئيس مجلس الأعيان في المملكة الأردنية الهاشمية الدكتور عبدالرؤوف الروابده والوفد المرافق له معربا عن تمنياته بنجاح زيارته وطيب الاقامة في البلاد متطلعا الى مزيد من التعاون والتنسيق بين مجلسي الأمة الكويتي والاعيان الاردني.

من ناحيته وباسم الحكومة رحب الوزير العبدالله بضيوف البلاد متمنيا لهم طيب الاقامة وان تكلل زيارتهم في توطيد العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقين.

من جانبه أكد وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير أن انخفاض أسعار النفط الحالية لن يؤثر على المشاريع الحكومية وخطة التنمية في البلاد.

وقال الوزير العمير في رده على اعضاء مجلس الامة في الجلسة التكميلية للمجلس أمس خلال مناقشة مشروع القانون باصدار الخطة السنوية (2014-2015) إن «مشاريعنا الكبرى التي تهم المجلس والمواطن سواء الخدمات الصحية أو التعليمية أو البنى التحتية لن تتاثر بما نشهده الآن من انخفاض اسعار النفط».

واوضح انه «حتى هذه اللحظة التي نتكلم فيها لم ندخل الى العجز ولكن اذا استمرت الاسعار بموازنة نعتمد على تقدير أكثر قد يظهر العجز وهذا الامر يظهر في المستقبل».

وأضاف «بما لدينا من بيانات وارقام فضلا عن أسعار النفط لا تزال تغطي الميزانية من شهر ابريل الماضي الى شهر ابريل المقبل فإن المشاريع الكبرى لن تتاثر مع ما تشهده أسعار النفط العالمي من انخفاض».

وأكد فاعلية دولة الكويت في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) ومحاولتها الوصول الى حل في شان اسعار النفط مشددا على ان الكويت «لن تكون منفردة بقرار أو تضحي بمصالحها من خلال تخفيض انتاج النفط».

وذكر الوزير العمير أن قرار (اوبك) في الحفاظ على معدلات الانتاج دون تغيير «ستظهر ايجابيته في المستقبل» مبينا أن الكويت دولة وحيدة المصدر «وعلينا تنويع مصادر الدخل ومعالجة أي عجز مستقبلي».

وقال «نتعامل مع واقع وعلينا التعامل بمهنية مع هذا الواقع لاسيما مع المورد النفطي لكن لاشك ان ارتفاع اسعار النفط وانخفاضه ليس بايدينا» مشيرا الى أن من مصلحة الكويت تماسك منظمة (اوبك).

ولفت الى أن انتاج الكويت من النفط يبلغ نحو مليونين و 700 الف برميل يوميا بحسب ما سجل في شهر نوفمبر الماضي «وهو لا يشكل إلا جزءا بسيطا من الانتاج العالمي الذي تجاوز 90 مليون برميل يوميا» مشيرا الى أن الطاقة الانتاجية لدولة الكويت تبلغ ثلاثة ملايين برميل نفط يوميا.

وبين أنه تمت مناقشة قرار تخفيض انتاج النفط من عدمه في (اوبك)«ووجدنا أن لا جدوى من انخفاض الانتاج» مضيفا ان الفائض الموجود في السوق العالمي تجاوز المليون و 800 الف برميل يوميا «وفي ظل تباطؤ النمو العالمي لا جدوى من تخفيض انتاج النفط بينما الاخرون يتسابقون الى زيادة الانتاج».

وقال ان منظمة (اوبك) سعت مع الدول المنتجة للنفط الى التنسيق بشان تطورات الأسعار والانتاج «ولكن الكل يريد منك تخفيض انتاجك للنفط بينما هم يزيدون من انتاجهم ويغرقون السوق وهذا غير مقبول لدينا ولابد من المحافظة على حصصنا السوقية والاستمرار بالانتاج الذي يغطي احتياجاتنا».

وأعرب عن الامل في ان تتحسن اسعار النفط «إلا انه لا يمكن التضحية بمصالحنا من أجل تعديل سعر السوق» مؤكدا ان القرار الذي اتخذ بشان عدم تخفيض انتاج النفط «صحيح وسوف ينعكس لكن ليس في الفترة التي نشهد فيها تباطؤا في النمو وزيادة للانتاج النفطي ولكن قد نجد اثر هذا القرار في المستقبل».

وردا على احد النواب بشان استفساره حول الفوائد المجنية وراء عقد الغاز المدعوم لشركة (داو كيميكال) ومطالبته بإلغائه افاد الوزير العمير بأن «العقد موقع وساري المفعول ولا نستطيع ان نوقفه وإذا أوقفناه نفرد لربما تأتينا مطالبات من (داو) ثانية بالتعويضات».

وقال «هذا الغاز يذهب الى شركة (ايكويت) وليس الى (داو) وحدها حيث تمتلك الحكومة فيها من خلال شركة صناعة الكيماويات البترولية نحو 42 في المئة» مضيفا أن الشركة حققت العام الماضي أرباحا طالت المليار دولار ما يشكل مردودا كبيرا للبلاد.

وأكد استمرار القطاع النفطي في مشاريعه الكبرى ومنها ابرام مشروع الوقود البيئي والمصفاة الجديدة والاستفادة من المشتقات النفطية من خلال تكرير النفط الخام وذلك عبر انشاء مصنع للبتروكيماويات ضمن خطة القطاع المستقبلية.

وبين أن مشروع الوقود البيئي رست مناقصاته بما يتجاوز 10 مليارات دولار مشيرا الى ان مناقصات المصفاة الجديدة سيتم ارساء عقودها كافة في القريب العاجل ومنها مشروع مجمع البتروكيماويات.

ووافق مجلس الامة في جلسته امس على ستة تقارير للجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية بشان مشاريع قوانين متعلقة باكتتاب الكويت في زيادة راسمال مؤسسات وهيئات عربية واسلامية والتوصيات المرفقة بشانها وذلك في المداولتين الاولى والثانية وأحالها الى الحكومة.

وتضمنت الموافقات موافقة المجلس على مشاريع القانون باكتتاب دولة الكويت في الزيادة العامة الاولى لرأسمال المؤسسة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص والاكتتاب في زيادة رأسمال المؤسسة الاسلامية لتامين الاستثمار وائتمان الصادرات والاكتتاب في زيادة رأسمال الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ووافق المجلس ايضا على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والاكتتاب في زيادة رأسمال الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي والاكتتاب في الحصة الاضافية للزيادة العامة الرابعة لراس مال البنك الاسلامي للتنمية.

وكان مجلس الامة قد احال في جلسته المعقودة في 19 نوفمبر الماضي التقارير الستة الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لبحث بعض النقاط التي اثارها النواب بشأنها ومنها قضية توظيف الكويتيين في تلك المؤسسات.

وقال وزير المالية انس الصالح في مداخلة خلال مناقشة تلك القوانين ان من العوائق المتعلقة في قضية تعيين الكويتيين في تلك المؤسسات التي تساهم بها الكويت هو تدني الرواتب غير المغرية لجذب المواطنين للتعيين بها مضيفا ان الوزارة تعمل على تشريع لدراسة تعويض المواطنين في فرق الرواتب لتجاوز هذه العوائق.

كما وافق المجلس على المراسيم بقوانين بربط ميزانيات الوزارات والادارات الحكومية والجهات الملحقة والمستقلة للسنتين الماليتين 2012 - 2013 و2013 - 2014 وعددها (28) مرسوما بقانون واحالها الى الحكومة.

وفيما يلي مجريات الجلسة: اجل امين سر مجلس الامة عادل الخرافي انعقاد الجلسة نصف ساعة نتيجة عدم اكتمال النصاب، واستانف رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم انعقاد الجلسة بعد اكتمال النصاب وتلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين من النواب والوزراء، واعتذر عن عدم حضور جلسة الأمس كل من سمو رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وزير الداخلية، وزير الاعلام، وزير الاشغال ،فيصل الكندري، فيصل الدويسان، محمد الميراك.

الغانم: جلسة اليوم هي امتداد لجلسة الامس، ويبدأ المجلس في استكمال نقاش الخطة السنوية.

عدنان عبدالصمد: الخطط السابقة كانت وبالا.. البعض يتوهم بان اموال الخطة شي مستقل عن الميزانية العامة للدولة وهذا خطأ كبير فلا يوجد انفصال عن اموال الخطة والميزانية

..ارجو من الوزراء والمسؤولين الذين يصرحون بالارقام ان يوضحوا للشعب ان اموال مشروعات الخطة هي من ضمن الميزانية العامة للدولة ..اول سنة تكون الخطة قبل البدء في تنفيذها ،ويفترض اعادة النظر في الخطة خاصة في ظل انخفاض وتراجع اسعار النفط

والسؤال هل يتم تمويل العجز من الاحتياط العام ام عن طريق

العمير يفند وجهة نظر الحكومة

- العبدالله: مجلس الوزراء يعكف حالياً على اعداد مشروع يمكن الجهاز التنفيذي من احتساب كفاءات القياديين
- كلنا ابناء هذا الوطن ونقدر تضحيات الشعب بكل أطيافه لا أحد منا يرغب أن يتبارز ويتعالي على الاخر
- أبل : نعلم أن هناك من لديه الشك في حل القضية الإسكانية وبالإرقام والعمل نرد على كل المشككين
- عبدالصمد: الخطط السابقة كانت وبالاً والبعض يتوهم بأن أموال الخطة شي مستقل عن الميزانية
- دشتي: تقولون نريد أن ننتشل الاقتصاد الكويتي الذي أصبح مزرياً ولم اجد شيئا في هذه الخطة
- لاري: الوزراء غير متحملين للمسؤولية ونطالب رئيس الحكومة أن «يشد شوية على المسؤولين»

خليل العبدالله متحدثا أمام الجلسة

.. وحماد متداخلا

.. وحمود الحمدان